من خلال الوسائل الإلكترونية ، وننتقل من ذلك لجريمة النصب كجريمة من جرائم التمويل العقارى وذلك من خلال رصد بعض تلك الجرائم التى وردت بتقارير المباحث الفيدرالية ، وما تم فى تلك الجرائم من إستخدام طرق مستحدثة يتعين معها على المشرع المصرى إعادة النظر فى الضوابط التى يضعها لجريمة النصب ، ومن ذلك سنوضح دور سماسرة الرهن العقارى كعضو فاعل فى العديد من حالت النصب التى تمت .

- ومن خلال تلك الفرضية عرضنا دور القضاء الفرنسى فى فتح باب جديد فى إطار تجريم الأشخاص المعنوية فى قضية ابولونيا الشهيرة

وبعد ذلك كان لنا وقفة مع الجرائم المستحدثة للتمويل العقارى :

- فمنها ما تعلق بشركات التمويل العقارى كما الحال فى جرائم ممارسة العمل فى المجال دون ترخيص من الجهة المختصة ، وجريمة مخالفة القواعد التى تتعلق بممارسة النشاط، كذلك جريمة إندماج الشركات العاملة فى مجال التمويل العقارى مع بعضها دون إذن من الجهة الإدارية المختصة، ومن ذلك نوضح نقطة هامة ألا وهى من المسئول عن الإدارة الفعلية للشركة وموقف المشرع المصرى فيها ومسئوليته عن الجرائم التى تقع أثناء ممارسة الشركة للنشاط.
- ونتناول فى نفس الإطار الموقف من تجريم الشخصية الإعتبارية والموقف الأمريكيى من ذلك ، كذلك الموقف الفرنسى الذى تمثل فى موقف القضاء السابق الإشارة إليه .
- وإستمرارا لنفس السياق سعينا لإستيضاح موقف المشرع فيما يتعلق بسلطة النيابة العامة فى تحريك الدعاوى فى مجال التمويل العقارى والقيود التى فرضت فى هذا الشأن، وتصالح جهة الإدارة مع الطرف الذى خالف القواعد